دور القروض البنكية المدعمة في تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر

د/ بن ساعد عبد الرحمـــان

أستاذ محاضر (أ) – جامعة الجزائر 3

عضو مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

ab.bensaad.@yahoo.fr

أ/ بن ساعد يمينة

طالبة دكتوراه – جامعة الجزائر 3

معلومات البحث

أستلم: 01-01-2019

المراجعة: 01-02-2019

النشر: 01-03-2019

Printed ISSN: 2314-7113

Online ISSN: 5809-2289

الملخص

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية في عملية التنمية، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.....الخ.

لقد حاولنا في هذه الورقة البحثية التطرق الى اليات تمويل القطاع الفلاحي عن طريق القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره البنك المختص بذلك، وذلك من خلال الاحصائيات المتعلقة بذلك.

كما تطرقنا الى هيكل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في الجزائر باعتبار أن تمويل القطاع الفلاحي يؤثر بشكل أو باخر في وضعية الميزان التجاري من خلال حجم الصادرات والواردات من المواد والمنتجات الفلاحية الموجودة في احدى بنوده.

الكلمات المفتاحية:

التمويل، القطاع الفلاحي، القروض البنكية، التجارة الخارجية، الميزان التجاري الفلاحي

Abstract:

The agricultural sector is considered one of the main strategic and sensitive sectors which contribute in the development process by achieving autarky and food security….etc.

In this research we tried to show the different ways of financing the agricultural sector through bank loans provided by the agricultural and rural development bank which is a specialist bank through related statistics.

We also dealt with the structure of foreign trade of alimentary and agricultural products in Algeria as financing the agricultural sector affects in a way or another the trade balance through the volume of exports and imports of agricultural materials and products which can be found in one of its articles.

Key words:

Financing, Agricultural sector, Banks loans, Foreign trade, Agricultural trade balance.

مقدمة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاد أي بلد، نظرا لكونه يتأثر ويؤثر في القطاعات الأخرى، وبالتالي فان مساندة هذا القطاع هو تدعيم للقطاعات الأخرى ككل، وتتمثل هذه المساندة للقطاع الفلاحي في معالجة مشكلة التمويل التي على أي بلد تجاوزها.

هذا ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، ونظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، فان على الدولة الجزائرية أن تراعي جيدا اليات تمويله والعمل على تطويرها وتنويعها للنهوض به وتجاوز مختلف العقبات التي يعاني منها.

وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

الى أي مدى ساهمت القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر والى أي مدى ساهم القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في الجزائر؟

وسنحاول الاجابة على الاشكالية من خلال ما يلي:

أولا: تمويل القطاع الفلاحي عن طريق القروض البنكية

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

تأسس بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 1982/05/13 حيث أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، وتتمثل مهامه في[1]:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تمويل جميع المستغلات الفلاحية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة الصيادلة....الخ.
- منح قروض طويلة المدى لتمويل المستغلات الفلاحية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

يقدم البنك تشكيلة من القروض لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر تتمثل في:

1-1 قرض التحدي ETTAHADI:

وهو قرض استثماري موجه لخلق المستثمرات الفلاحية ولمربي الحيوانات، ملاك الأراضي الخواص، التعاونيات والمجموعات الزراعية والمزارع النموذجية، المؤسسات الزراعية للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية مزارعي المستغلات الفلاحية الجماعية (Exploitation agricole collective) بصفة فردية أو جماعية.(2)

وهو عبارة عن قرض مدعم مدته 7 سنوات لا تتعدى قيمته 1 مليون دج للهكتار موجه لخلق المستغلات الفلاحية الجديدة والمربين لأقل من 10 هكتار. كما يتحصل منه اصحاب المزارع التي تتعدى 10 هكتار في حدود 100 مليون دج.

تتمثل المجالات المعنية بقرض التحدي في :

- إنشاء، تجهيز وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتها الانتاجية؛
- تمويل المشاريع الخاصة في الزرع واقتناء المعدات لا سيما الخاصة بالري؛
- حماية وتطوير التراث النباتي والحيواني؛
- تثمين الأراضي؛
- اقتناء أدوات ووسائل الإنتاج.

قرض التحدي مدعم من طرف الدولة من خلال وزارة الفلاحية والتنمية الريفية بواسطة الصندوق الوطني لدعم الاستثمار الفلاحي FNDIA وذلك كما يلي:

- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سداد كل الفوائد اذا كانت مدة سداد القرض لا تتعدى 3 سنوات.
- على المستفيد أن يسدد معدل فائدة 1% إذا كانت مدة السداد تتراوح ما بين 3-5 سنوات.
- على المستفيد أن يسدد معدل فائدة 3% إذا كانت مدة السداد تتراوح ما بين 5-7 سنوات.
- بعد هذه المدة، على المستفيد أن يتحمل إجمالي معدل الفائدة.

- المزارعين لأقل من 10 هكتار المستفيدين من قرض التحدي، مؤهلين للحصول على مرافقة شخصية اذا لزم الأمر خلال مرحلة تقييم الأراضي، يقدمها l'EAGR.
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أعباء دراسة ومرافقة طلب التمويل في إطار قرض التحدي بواسطة صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC.
- يمنح عقد الامتياز لبنك BADR رهن كضمان عن القرض الممنوح.

الجدول رقم(01): التطور التراكمي لقرض التحدي خلال الفترة 2013-2016*.

السنة	2013	2014	2015	2016
المبلغ	9 040 374 582	19 050 585 964	35 919 873 414	47 369 635 020
معدل النمو	/	%110.72	%99.81	%86.81
إجمالي القروض الممنوحة للزبائن	498 460 187 168.75	659 397 317 001.5	797 425 798 441.1	/

نسبة قرض التحدي /إجمالي القروض الممنوحة	%1.81	%2.89	%4.5	/

* تم الشروع في منح قرض التحدي سنة 2013.

Source : **par nous soi**, **d'après**:– **direction de la statistique**, **BADR banque**

- **Les rapports annuels de la banque 2013–2015**.

سجل قرض التحدي نموا كبيرا في السنة الثانية لانطلاق العمل به حيث تجاوز 110% ثم بدا يتراجع حتى وصل إلى 86% سنة 2016. كما سجلت نسبة قرض التحدي الى اجمالي القروض الممنوحة نموا مستمرا لتصل إلى 4.5% سنة 2015 وبالرغم من هذا فهي تبقى صغيرة جدا مقارنة بإجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك.

الجدول رقم(02): الوضع التراكمي لقرض التحدي في 2016/12/31 حسب النشاط.

Montant remboursé	Montant utilisé	Montant accordé	النشاط الممول
66 608 406	3 687 483 078	7 366 158 656	الدواجن **AVICULTURE**
2 438 915	496 511 713	1 102 393 947	التشجير **ARBORICULTURE**
9 528 382	1 374 234 421	3 113 133 195	الحبوب **CEREALICULTURE**
66 867 406	1 959 690 772	3 454 371 780	تربية الماشية **ELEVAGE BOVIN**
81 148 686	3 856 678 538	6 150 759 988	تربية الأغنام **ELEVAGE OVIN**
19 845 540	3 254 175 564	5 810 970 859	البستنة **MARAICHAGE**
45 872 849	1 931 515 246	3 511 262 854	التخزين والتبريد **ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE**
128 243 074	4 998 068 648	7 895 326 734	المعدات الزراعية
94 810 684	2 529 083 961	5 569 032 006	نشاطات زراعية أخرى
515 363 943	**24 087 441 941**	**43 973 410 020**	**TOTAL**

Source : **direction de la statistique**, **BADR banque**.

يتركز قرض التحدي في نشاط المعدات الزراعية بمبلغ 128.243 مليون دج وهذا يرجع لارتفاع تكلفتها، تليه النشاطات الزراعية الأخرى بمبلغ 810 94 مليون دج، ثم تربية الأغنام بقيمة 81.148 مليون دج، أما أقل نشاط فقد سجله نشاط التشجير. كما سجلت حصة الحبوب مبلغا صغيرا إلى الإجمالي بنسبة 1.84% فقط بالرغم من كون الجزائر من أكثر الدول استهلاكا للحبوب وبالأخص القمح.

الجدول رقم(03): مبلغ الفائدة المدعم لقرض التحدي خلال الفترة 2013-2015.

السنة	المبلغ المقرض	المبلغ المستخدم	الفوائد المدعمة
2013	387 090 138,60	386 982 596,59	8 031 883,47
2014	8 944 188 996,58	8 000 991 555,34	121 661 820,95
2015	26 400 128 733,41	21 677 697 427,72	493 982 570,11

Source : **direction de la statistique**, **BADR banque**.

سجلت الفوائد المدعمة من طرف الدولة نموا مستمرا وهذا يدل على التزام الدولة بسياستها الرامية إلى تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي.

1_2_ قرض الرفيق CREDIT RFIG :

وهو قرض استغلال قصير الأجل مدعم كليا من طرف الدولة مقدم لتمويل المزارعين والمربين، الذين ينشطون في إطار فردي أو منظم في تعاونيات أو تجمعات اقتصادية.[3]

يمكن استخدام قرض الرفيق فيما يلي:

- الحصول على المدخلات اللازمة للنشاط الزراعي (البذور، الشتلات، الأسمدة، المبيدات...).
- اقتناء الأعلاف للحيوانات التي تتم تربيتها بكل أنواعها إضافة إلى الوسائل والأدوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الزراعية لتخزينها في إطار تنظيم المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك.
- عمليات الحصاد والدرس.

هذا القرض موجه الى:

- المزارعين والمربين، بشكل فردي أو منظم في إطار تعاونيات أو جماعات أو جمعيات أو في إطار اتحادات؛
- المزارع التجريبية fermes pilotes؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف، تثمين، تثمين وتخزين المنتجات الزراعية.

يتميز القرض الرفيق بالخصائص التالية:

- مدته سنتين،
- معدل الفائدة تتحمله كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بواسطة الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي .FNRPA
- كل مستفيد من القرض الرفيق يسدد التزاماته في اجل 6-24 شهر يتحصل على الدعم الكلي لجميع الفوائد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى الحصول على قرض مماثل خلال الفترة الموالية.

- كل مستفيد لا يوفي بالتزاماته عند تاريخ استحقاق السنتين يخسر الدعم من قبل الوزارة ويتحمل دفع أعباء القرض بنفسه.

الجدول رقم(04): مبلغ الفائدة المدعم للقرض الرفيق خلال الفترة 2013-2015.

السنة	المبلغ المقرض	المبلغ المستخدم	الفوائد المدعمة	إجمالي القروض الممنوحة	نسبة قرض الرفيق/ إجمالي القروض الممنوحة
2013	32 150 175 984,20	24 198 749 304,62	453 203 294,77	498 460 187 168.75	%6.45
2014	60 406 614 249,62	48 852 820 476,97	1 233 025 678,75	659 397 317 001.54	%9.16
2015	36 989 770 107,42	30 614 981 747,75	1 003 374 733,75	797 425 798 441.15	%4.64

Source :**par nous soi**, **d'après** : **- direction de la statistique**, **BADR banque**

- **Les rapports annuels de la banque 2013-2015**.

نلاحظ من الجدول نمو الفوائد المدعمة تزامنا مع نمو القروض الممنوحة خلال الفترة وهذا لاستمرار الدولة في سياسة الدعم للاستثمار في القطاع الفلاحي. لقد سجلت نسبة القرض الرفيق/ إجمالي القروض الممنوحة نموا كبيرا بين سنتي 2013-2014 لتبلغ 9.06% ثم تراجعت سنة 2015 إلى 4.64%.

1_3_ قرض الإيجار التمويلي «Leasing» Crédit-bail:

هو عملية مالية وتجارية تربط البنك مع المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، وهو عقد بين البنك (المؤجر) والمروج (المستأجر) لاستئجار سلع التجهيز محلية الصنع التي تدخل مباشرة في تنفيذ أو توسيع المشاريع الاستثمارية، ويمكن أن يصل مبلغ

القرض إلى 100% من تكلفة المعدات التي ستتم الحيازة عليها، وتتمثل مساهمة العميل في حدود 20% إلى 30% من التكلفة الإجمالية. (4)

تصل مدة الإيجار إلى 10 سنوات بالنسبة لآلات الحصاد (moissonneuses-batteuses) و5 سنوات للمعدات الأخرى.

معدل الفائدة 9% سنويا (5% من العميل و4% دعم من الدولة).

يتم تقديم إعانة subvention في حدود 25-40% من طرف الدولة للعميل الممول من طرف BADR كما يستفيد العميل الذي يدفع نقدا من الإعانة.

المساهمة الشخصية: في حالة المشاريع المدعمة من قبل الدولة، تتحدد المساهمة الشخصية للعميل بـ 10% من تكلفة المشروع، أما في حالة عدم تدخل الدولة تتراوح المساهمة الشخصية للعميل بين 20 إلى 30% من التكلفة الكلية.

الجدول رقم(05): مبلغ الفائدة المدعم لقرض الإيجار التمويلي خلال الفترة 2013-2015.

السنة	المبلغ المقرض	الفوائد المدعمة	إجمالي القروض الممنوحة	نسبة القرض الايجاري/ إجمالي القروض الممنوحة
2011	7 319 515 768,83	123 451 499,45	367 435 183 067.75	%2.88
2012	19 825 358 198,85	268 138 146,44	415 708 167 586.71	%4.76
2013	30 176 216 854,88	312 759 884,24	498 460 187 168.75	%6.05
2014	33 675 708 723,13	335 094 098,95	659 397 317 001.54	%5.11
2015	18 210 477 653,23	176 540 301,99	797 425 798 441.15	%2.28

Source : **direction de la statistique**, **BADR banque**.

على غرار القرض الرفيق وقرض التحدي، سجل قرض الإيجار التمويلي هو الآخر نموا مستمرا ونفس الأمر بالنسبة للفوائد المدعمة في إطار هذا القرض ماعدا خلال سنة 2015 أين تراجع إلى 18.210 مليار دج بعدما كان 33.675 مليار دج سنة 2014.

الجدول رقم(06): تطور القرض الفلاحي الكلاسيكي (غير مدعم) لبنك BADR خلال الفترة 2009–2015.

	القصيرة الأجل	المتوسطة الأجل	طويلة الأجل	المجموع	إجمالي القروض الممنوحة	نسبة القرض الكلاسيكي/ إجمالي القروض
2009	4 645 921	7 395 538	215 594	12 257 053	799 229 362 208.35	%0.001
2010	4 764 521	6 427 328	328 030	11 519 879	254 170 259 110.1	%0.004
2011	3 720 890	7 524 962	173 792	11 419 644	367 435 183 067.75	%0.003
2012	3 640 814	9 609 671	7 634 722	20 885 207	415 708 167 586.71	%0.005
2013	2 475 825	9 913 985	10 357 344	22 747 154	498 460 187 168.75	%0.004
2014	3 708 293	21 730 826	12 302 765	37 741 884	659 397 317 001.54	%0.005
2015	4 407 669	22 587 093	14 674 149	41 668 911	797 425 798 441.15	%0.005

Source : **par nous soi**, **d'après**, **– direction de la statistique**, **BADR banque**

_Les rapports annuels de la banque 2009–2015

تبقى حصة التمويل الكلاسيكي ضعيفة جدا وشبه هامشية في نشاط البنك، وهو تمويل غير خاص بالزراعة وتتمثل النشاطات التي يمولها في القروض العقارية للسكنات الريفية، وتمويل بعض الصناعات التي تنشط في المجال الغذائي كالمخابز ومحلات الحلويات واستيراد بعض المواد الغذائية ونقل البضائع الغذائية.

المحور الثاني: هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية و الغذائية في الجزائر

أولا: القطاع الفلاحي بالأرقام في الجزائر

1_ القطاع الفلاحي بالأرقام[5]

المساحة الفلاحية الاجمالية	43 000 000 هكتار
المساحة الصالحة للفلاحة, التشجير(41%), زراعة الخضر(26%) الزراعات الكبرى (33%)	8 500 000 هكتار
المساحة الاجمالية المروية	1 100 000 هكتار
عدد المزارع الفلاحية	1 145 500 مزرعة
اليد العاملة في المزارع الفلاحية	2 420 170 نسمة
عدد سكان الريف	13 000 00 نسمة
عدد الأغنام	25 000 000 رأس
عدد الأبقار	2 000 000 رأس

بلغت قيمة الانتاج الزراعي 35 مليار دولار أمريكي في عام 2014.

رسم بياني رقم(01): تطور معدل نمو القطاع الفلاحي في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2015

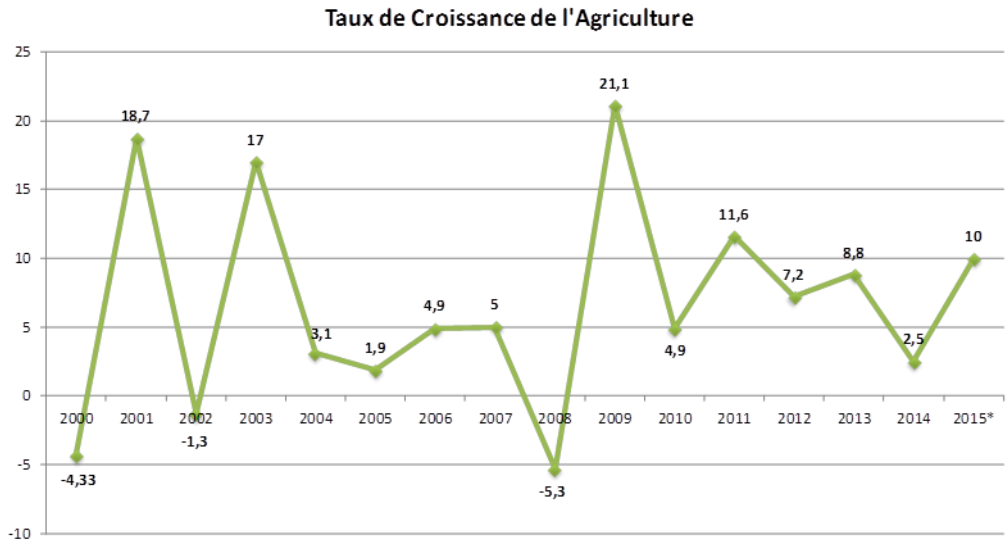

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر2015, ص 67.

شهد القطاع الفلاحي الجزائري العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، و على الرغم من النتائج الايجابية المحققة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات، حيث تسمح الوضعية من تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع، و يتفق الخبراء أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا، و على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، اذ نلاحظ أن الانتاج العالمي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق.(6)

يقدر نمو القطاع الفلاحي لسنة 2015 بنسبة 10% (وفقا لتصريحات المسؤول الأول للقطاع),

2_ مستلزمات الانتاج الزراعي والقروض الزراعية في الجزائر

أ_ مستلزمات الانتاج الزراعي

ان مستلزمات الانتاج الزراعي لها أهمية كبيرة خلال بالنسبة لنوعية الانتاج الزراعي وكذا كميته، لذا سنقوم بعرض أهم مستلزمات الانتاج الزراعي الجزائري، وكمياته المستعملة.

الجدول رقم(07): تطور مستلزمات الانتاج الزراعي من 2007 الى 2014.

العدد بالوحدة

	متوسط الفترة2007_2011	2012	2013	2014
عدد الجرارات الزراعية	104 409	102 055	103 635	105 789
عدد الحاصدات الزراعية	12 129	9 521	9 619	9 713
الوحدة: ألف طن				
انتاج الأسمدة الأزوتية	900.00	900.00	900.00 E	900.00 E
انتاج الاسمدة الفوسفاتية	800.00	800.00	800.00 E	800.00 E

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد35, سنة 2015, ص 108،109،110.

نلاحظ من معطيات الجدول أنه بالنسبة لعدد الجرارات الزراعية وكذا الحاصدات الزراعية أنها في زيادة مستمرة وذلك للتشجيع على زيادة الانتاج.

أما بالنسبة للأسمدة فاستعمالها مستقر في السنوات الأخيرة.

ب_ قيمة الاقراض الزراعي وفقا للمصدر

تعتبر القروض الفلاحية حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الفلاحية في وقتها، اذ أن المؤسسات تتوجه الى جهات خارجية لطلب القروض، وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والانتاج الفلاحي والزراعي.[7]

ويؤدي الائتمان الفلاحي الى زيادة الانتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يؤدي في حالة حسن استخدامه الى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من اثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[8]

والجدول التالي يوضح قيمة الاقراض الزراعي وفقا للمصدر خلال الفترة 2012_2014

الجدول رقم(8): قيمة الاقراض الزراعي وفقا للمصدر خلال الفترة 2012_2014

الوحدة مليون دولار أمريكي

	2012	2013	2014
بنوك زراعية	111,33	225.82	538.49
بنوك تجارية	NA	NA	NA
تعاونيات	NA	NA	NA
الجملة	111.33	225.82	538.49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد35, سنة 2015, ص 114.

الملاحظة: هذه الاقراض غرضه انتاج نباتي, أما من حيث الأجل فهو قصير(حسب نفس المصدر).[9]

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنوك الزراعية وحدها فقط من يمول القطاع الفلاحي، كما نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة الاقراض من طرف هذه البنوك، حيث قدرت قيمة الإقراض الزراعي بـ 538.49 مليون دولار أمريكي سنة 2014 مقارنة بـ 111.33 مليون دولار أمريكي سنة 2012.

3_ الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض الدول العربية

تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثيرا مباشرا في الاستهلاك منها كما ونوعا، وبخاصة أسعار السلع الرئيسية، وقد تراجعت الاسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية في عام 2014.

أدى هذا التراجع في الاسعار العالمية للسلع الغذائية في عام 2014 الى تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي الى نحو (201.8%) مقارنة بنحو (232.3%) في عام2013 ، أما على المستوى العربي فقد كان التراجع أقل عن مثيلتها على المستوى العالمي، كما يوضحه الجدول التالي:[10]

جدول رقم(9): الرقم القياسي لسعر الغذاء في بعض الدول العربية

سنة الأساس: 2002_2004

	2011	2012	2013	2014
الجزائر	166.5	188.0	193.6	185.4
تونس	126.5	133.5	141.7	152.4
مصر	260.2	284.1	319.4	311.2
متوسط الدول العربية	161.6	175.1	190.4	189.9
العالم	203.7	216.3	232.3	201.8

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014, ص21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الرقم القياسي لسعر الغذاء في الجزائر يعرف على غرار الدول العربية والعالم زيادة مستمرة من سنة 2011 الى 2013 ، أما في سنة 2014 فقد تراجع الى 185.4% مقارنة ب 193.6% عام 2013 وهذا نتيجة تراجع الأسعار العالمية للسلع الغذائية سنة 2014.

ثانيا: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة, و تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام, و تختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في انتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات. (11)

1_ تطور الواردات الزراعية والغذائية

ان حجم الواردات الزراعية والغذائية يأخذ اتجاه متزايد من سنة لأخرى وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الانتاج لأن حجم الانتاج الزراعي يكون منخفضا مقارنة بحجم الطلب الكلي على السلع الغذائية, و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(10): تطور الواردات الكلية والزراعية والغذائية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	متوسط الفترة 2007-2011	2013	2014
الواردات الكلية	37 644.11	55 213.08	58 274.09
الواردات الزراعية	7 644.97	17 517.58	19 409.38
الواردات الغذائية	5 633.35	8 428.32	9 427.49
نسبة الواردات الزراعية من الواردات الكلية	20.30	31.727	33.307

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد35، 2015، ص117.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هناك ارتفاع تدريجي لقيمة الواردات الزراعية حيث قدرت بـ 19409.38مليون دولار أمريكي عام 2014. و تعود الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في سنة 2013، وازدياد الطلب على السلع الغذائية, وكذلك قلة الانتاج الوطني. وعجز القطاع الزراعي على سد احتياجات السوق المحلي.

كما ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من 428.32 8 مليون دولار عام 2013 الى 427.49 9 مليون دولار عام 2014 أي بمعدل نمو 11.85% و يدل هذا على أنه يوجد عجز في الانتاج الزراعي المحلي عن مواكبة الطلب المتزايد على المنتوجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب مستويات الانتاج واستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني حيث اعتمدت الجزائر على السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من المنتوجات الغذائية.

2_ تطور صادرات المواد الزراعية والغذائية

ان تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لأن نسبة الصادرات الكلية ضئيلة، اذ تعود النسبة الأكبر الى قطاع المحروقات، كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوربية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الفلاحية:

الجدول رقم(11): تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	متوسط الفترة 2007_2011	2013	2014
الصادرات الكلية	53 847.73	65 181.08	62 884.29
الصادرات الزراعية	221.78	568.51	772.54
الصادرات الغذائية	113.08	405.70	323.15
نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية	0.411	0.872	1.228

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد34,سنة 2014،ص196.

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح تطور قيمة الصادرات الزراعية:

الشكل رقم(02): تطور قيمة الصادرات الزراعية في الفترة 2011_2014.

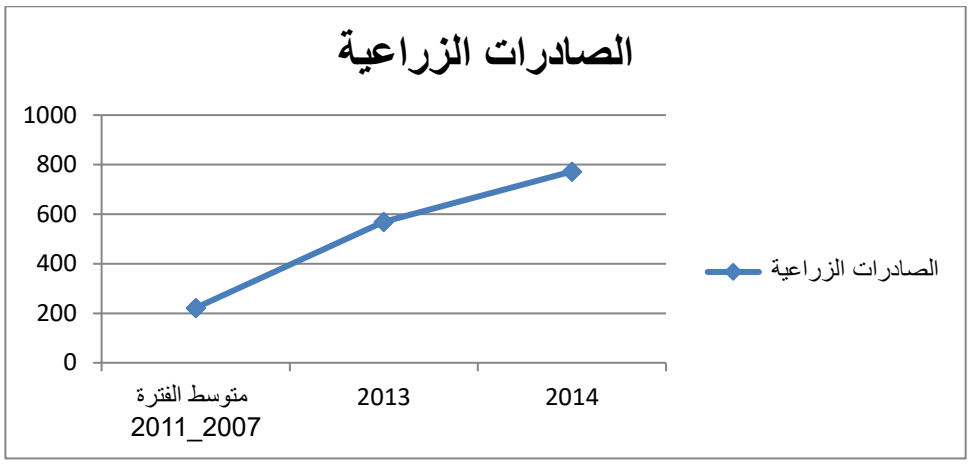

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم(11) وبرنامج EXCEL.

ان مساهمة الصادرات الزراعية ضمن اجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا حيث قدرت بنسبة 1.22% سنة 2014 مما يدل على ضعف الصادرات الغذائية، ويرجع ذلك الى عدم تحقيق فعالية على مستوى اعادة هيكلة الصادرات الجزائرية و تنويعها.

3_ الميزان التجاري الفلاحي والفجوة الغذائية

يسهم القطاع الفلاحي بشكل أو باخر في تحسين وضعية الميزان التجاري أو الزيادة في عجزه من خلال حجم الصادرات و الواردات من المواد و المنتجات الفلاحية الموجودة في احدى بنوده، حيث يتم تحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد القابلة للتصدير، كما يمكن تحسين القدرة الانتاجية لبعض المواد الأساسية الاخرى والتي تبقى امكانية الوصول الى مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي فيها أمرا واردا.[12]

أ_ الميزان التجاري الزراعي في الجزائر

تعاني الجزائر من انكشاف غذائي خطير، اذ تعتمد أساسا على الاستيراد في تلبية حاجاتها الغذائية ولاسيما السلع الغذائية الرئيسية، حيث ارتفع عجز الميزان التجاري الزراعي من(16 949.07-) مليون دولار أمريكي عام 2013 الى (18 636.84-) مليون دولار أمريكي عام 2014، كما أضحت الواردات الزراعية تشكل نحو (33.30%) من قيمة الواردات الاجمالية بينما لا تتعدى الصادرات الزراعية (1.22%) من الصادرات الكلية في سنة 2014 مما يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الايرادات العامة ضعيف، والجدول التالي يوضح وضعية الميزان التجاري الزراعي و الغذائي للجزائر خلال الفترة 2007_2014.

الجدول رقم(12): وضعية الميزان التجاري الزراعي والغذائي للجزائر خلال الفترة 2007-2014.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	متوسط الفترة 2007_2011	2013	2014	التغير النسبي*
الواردات الزراعية	7 644.97	17 517.58	19 409.38	10.79
الواردات الغذائية	5 633.35	8 428.32	9 427.49	11.85
الصادرات الزراعية	221.78	568.51	772.54	35.88
الصادرات الغذائية	113.08	405.70	323.15	-20.34
الفجوة الزراعية	-7 423.19	-16949.07	-18636.84	9.95
الفجوة الغذائية	-5 520.27	-8 022.62	-9 104.35	13.48

المصدر: الجدولين السابقين رقم 10 و 11 و النسب من اعداد الباحثان.

* التغير النسبي 2013_2014

ان الميزان التجاري الفلاحي يعبر عن وضع صعب للأمن الغذائي في الجزائر، فالبيانات الواردة في الجدول تبرز تناقصا في الوضعية الغذائية، فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وموارد زراعية ضخمة ومن جهة أخرى هناك عجز غذائي خلال المدة قيد الدراسة.

ب_ الفجوة الغذائية

تعد الجزائر من بين الدول العربية التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الانتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5% سنويا في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4% سنويا، و انعكس ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والزراعية على قيمة الواردات من هذه المواد التي بلغت 5 مليار دولار خلال سنة 2008.

ويعد ضعف الألة الانتاجية وعدم وصوله الى مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء السبب الرئيسي للفجوة التي تنشأ نتيجة للطلب المتزايد و الناشئ جراء الزيادة السكانية التي يشهدها الوطن وهو الأمر الذي يؤدي الى صرف مبالغ هائلة في استيراد المواد الغذائية وخلق تبعية للخارج تهدد الأمن الغذائي الداخلي.[13]

هذا وقد قدر معدل نمو الفجوة الغذائية بنحو(13.48%) من سنة 2013 الى سنة 2014.

ج_ معدل الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية

من خلال البيانات الرقمية السابقة والمتعلقة بالميزان التجاري الزراعي، تتجلى حقائق حول نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الاكتفاء لعدد من السلع الغذائية في الجزائر من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم(13): نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية

الوحدة: %

	2012	2013	2014
مجموعة الحبوب (الجملة)	34.2	39.57	21.65
القمح و الدقيق	35.1	40.62	24.72
الذرة الشامية	0.1	0.05	0.06
الشعير	79.8	82.94	54.94
البطاطس	96.4	98.52	97.44
جملة البقوليات	32.3	34.02	32.78
جملة الخضر	99.6	99.74	99.80
جملة الفواكه	78.6	93.03	89.97
جملة الزيوت و الشحوم	8.0	14.03	8.03
جملة اللحوم	89.4	93.05	90.13
لحوم حمراء	76.9	83.08	76.33
لحوم بيضاء	100.1	100.00	100.00
الاسماك	79.6	81.71	71.35
البيض	99.9	100.00	100.00
الألبان ومنتجاتها	51.6	63.17	50.48

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، المجلد35, سنة 2015, من ص 255 الى ص271. والمجلد رقم 34، سنة 2014 من ص254 الى ص270.

يبين الجدول أعلاه أن الجزائر لم تصل الى الاكتفاء الذاتي الا في مادة البيض واللحوم البيضاء وجملة الخضر والبطاطس، أما بالنسبة الى الأسماك واللحوم الحمراء وجملة الفواكه تعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي متوسطة، وفي المقابل شهدت بعض السلع والمجموعات السلعية الغذائية قدرا أو اخر من التراجع في معدلات الاكتفاء الذاتي منها(مثل القمح والدقيق، الشعير، جملة البقوليات، الألبان و منتجاتها)، وتعتبر مجموعة الزيوت والشحوم هي الأكثر أهمية في هذه الفئة نظرا لارتفاع الأعباء الاستيرادية لها حيث تراجع معدل الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة من 14.03%عام 2013 الى 8.03عام 2014.

النتائج:

يعتمد تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر على الدعم المباشر للدولة من خلال مختلف الصناديق التي خصصتها لهذا القطاع وذلك لأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر القروض البنكية المدعمة القناة الثانية لتمويل هذا القطاع في الجزائر، هذا ويوجد احجام من طرف الفلاحين عن القروض البنكية لارتباطها بالفائدة.

عرف القطاع الفلاحي عدة تغيرات هدفها ادخال التوازن على هيكل الصادرات والتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي الا أن الفجوة الغذائية في زيادة مستمرة وهذا راجع الى أسباب في مقدمتها ضعف الارادة السياسية التي تعطي هذه القضية الأهمية الاستراتيجية التي تستحقها.

ان توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الاستراتيجية على وجه الخصوص وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب من شأنه النهوض بالقطاع الفلاحي الذي بدوره يتطلب سياسة زراعية ذات استراتيجية دقيقة ومحددة الزمان والمكان، من أجل:

_ تخفيض التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي؛

_ المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات؛

كما يمكن أن نقترح تنويع القنوات الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وفتح معاهد متخصصة لتكوين الاطارات البشرية اللازمة لذلك للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي من شأنه ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية.

قائمة المراجع:

1_ حسينة حوحو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في اطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر،2003/2002، ص64.

2_ https://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10

3_ https://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10

4_ https://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=12

5_ السيد بن عيسى طاهر، تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول_ سياسة التجديد الفلاحي والريفي والاستثمار للأمن الغذائي_ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العرب، 2015، ص20.

6_ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر2015, ص65_66.

7_ مصطفى رشدي شيحة، نقود المصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 116.

8_ محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1987، ص 144.

9_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد35, سنة 2015, ص 114.

10_ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014, ص21.

11_ قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة_ حالة الجزائر_ مذكرة لنيل شهادة الماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012/2011، ص167.

12_ د.بوسعدة سعيدة، أ.مستوي عادل، مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر3، العدد 4، 2015، ص70.

13_ قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة_ حالة الجزائر_ ، مرجع سابق، ص 172.